تحليل

السلام والأمن

الترتيبات الأمنية لاستقرار طويل الأمد

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة

ابراهيم دلالشة

أيار 2025

التوازن السابق بين إسرائيل والفلسطينيين، الذي كان يتم الحفاظ عليه من خلال الإدارة التكتيكية والعداوات الدورية، ثبت أنه غير كافٍ مع هجمات 7 أكتوبر. هناك حاجة إلى تحول نحو السعي الجاد لحل الدولتين من أجل منع نتائج أسوأ

تتطلب التغييرات السياسية الكبيرة بعد 7 أكتوبر تحقيق الاستقرار على المدى الطويل وحل الدولتين. وتشمل هذه التغييرات تأسيس حكومة تكنوقراط غير فصائلية فلسطينية، إجراء انتخابات عامة، وإنشاء نظام قوي للرقابة والتوازن.

إن غياب استراتيجية فلسطينية موحدة يعد عقبة رئيسية أمام السلام. إن الجهود المنسقة التي تشمل الفاعلين الإقليميين والدوليين ضرورية لتعزيز المصالحة الداخلية الفلسطينية وضمان الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

الترتيبات الأمنية لاستقرار طويل الأمد

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة

استمرار الحفاظ على التوازن (غير) المستقر بين إسرائيل والفلسطينيين، الذي اتسم بالإدارة التكتيكية والانفجارات الدورية للعدائيات، بلغ ذروته في هجمات 7 أكتوبر. هذا يبرز عدم كفاية هذه الاستراتيجيات. وقد أثبتت هذه المقاربة، التي قادها إلى حد كبير رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، عدم فعاليتها، مما يستدعي التحول نحو السعي الجاد لحل الدولتين لتجنب نتائج أسوأ لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

من المتوقع حدوث تغييرات سياسية كبيرة بعد هجمات 7 أكتوبر، تؤثر على كل من الحكومة الإسرائيلية والنظام السياسي الفلسطيني. من أجل الاستقرار على المدى الطويل وتحقيق حل الدولتين، فإن التغييرات العميقة ضرورية في النظام السياسي الفلسطيني. يشمل ذلك إنشاء حكومة تكنوقراط غير فصائلية، وإجراء انتخابات عامة، وبناء نظام قائم على الرقابة والتوازنات مع إشراف قوي ومسؤولية.

إن غياب استراتيجية فلسطينية موحدة يعد عقبة رئيسية أمام السلام. وإن الجهود المنسقة التي تشمل الفاعلين الإقليميين والدوليين، بما في ذلك مصر والسعودية والأردن وتركيا وقطر، أمر بالغ الأهمية. كما أن الدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك إسرائيل والولايات المتحدة، ضروري لتعزيز المصالحة الفلسطينية الداخلية وصياغة استراتيجية موحدة. إن هذه المقاربة الموحدة هي المفتاح لضمان الاستقرار على المدى الطويل والتعاون في المنطقة، والابتعاد عن السياسات السابقة التي فشلت في تعزيز مصالح الفلسطينيين وأمن إسرائيل.

للمزيد من المعلومات:
https://palestine.fes.de/topics/palestinian-perspectives-on-the-reconstruction-of-gaza

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

السلام والأمن

الترتيبات الأمنية لاستقرار طويل الأمد

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة

بالتعاون مع
Stiftung Wissenschaft und Politik
German Institute for
International and Security Affairs

محتوى

1 المقدمة 2

2 أسطورة السيناريوهات الأربعة 3

3 السيناريو الأكثر قابلية للتنفيذ 5

4 الترتيبات الأمنية بعد الحرب 6

5 الخاتمة 8

6 توصيات سياسية 9

مراجع 11

1
المقدمة

تمثل الهجمات التي وقعت في 7 أكتوبر والحرب الإسرائيلية اللاحقة والتي هدفت ظاهريا إلى تدمير حماس في قطاع غزة، بلا شك واحدة من أكثر الحلقات المروعة في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. عندما يصمت السلاح ويحصل الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على فسحة للحداد والحزن واستخلاص العبر حيث انهم ما زالوا بحاجة لوقت للتغلب على الغضب والإحباط والرغبة بالانتقام فمن الوارد جدا أن الأسوأ قادم. إذا توصل الإسرائيليون والفلسطينيون إلى استخلاصا خاطئا فقد تتداعى العواقب المدمرة ويستمر تأثيرها لسنوات.

فكلا المجتمعين معبأ للحرب ويستمران في نزع الإنسانية عن الآخر. بعد بدء الحرب في أكتوبر 2023 وترقب انتهاءها بدأ عدد من المراقبين ومراكز الأبحاث والحكومات والمنظمات الدولية بالحوار حول أفضل السيناريوهات الممكنة التي تؤدي إلى الأمن والاستقرار طويلا الأمد وهذا يشمل عملية إعادة الاعمار لقطاع غزة. وتتناول هذه الورقة "حوكمة الأمن لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار" لليوم التالي للحرب على قطاع غزة.

بما أن هناك بعض القضايا تظهر بطابع تقني إلا أن الواقع الكامن متجذر في السياسة الداخلية الفلسطينية، والعلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية الثنائية والتعقيدات الإقليمية والدولية.

ومن بين قضايا أخرى، تتناول هذه الورقة تلك الديناميكيات وتقدم عددًا من المقترحات الواقعية بهدف استعادة الحوكمة وسيادة القانون والنظام، بالإضافة إلى الاستقرار على المدى البعيد.

الواقع الحالي

ما زالت الحرب مستمرة في شهرها الثامن وقد حصدت من أرواح الفلسطينيين 37.500 أغلبها من النساء والأطفال وأكثر من 80000 جريح حسب وزارة الصحة في غزة. وقد تم تدمير 70% من البنية التحتية المدنية والحكومية حسب الاحصائيات الصادرة عن عدد كبير من المؤسسات الدولية (Relief Web 2024). ورغم ذلك لا يزال افق انتهاء الحرب بعيدا حيث أن مفاوضات وقف إطلاق النار المتكررة والتي تشمل خطة بايدن (البيت الأبيض 2024) وصلت إلى حالة الجمود بسبب إصرار حماس على وقف إطلاق نار دائم ورفض الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو الالتزام بذلك (سي ان ان 2024).

بشكل جدلي، وحتى تنجح خطة قابلة للتنفيذ في سيناريو ما بعد الحرب يجب ان يكون هناك تغييرا في سياسة الحكومة الإسرائيلية أو تغييرا شاملا في الحكومة الإسرائيلية نفسها والتي بدورها ستقوم بإعادة تعريف لأهداف الحرب بحيث تكون قابلة للتنفيذ. فإن خطة الحكومة الإسرائيلية الحالية كما عكسها الاعلام العبري تهدف للحفاظ على سيطرة عسكرية وفرض الإدارة المدنية في غزة (بي بي سي 2024) وهذا بالتأكيد لن يؤدي إلى استقرار قصير او متوسط المدى وانما سيزيد الاحتكاك والذي بدوره سيخلق بلا شك مزيدا من المواجهات ولفترة طويلة.

2

أسطورة السيناريوهات الأربعة

استنادا إلى الواقع الحالي هناك أربعة سيناريوهات محتملة لواقع ما بعد الحرب. وتعكس هذه السيناريوهات بطرق متعددة محاولات غير واقعية للتعامل مع تحديات ما بعد الحرب، بعضها يعكس أمنيات الأطراف في الحفاظ على مصالحهم وبعضها نتاج تدريب فكري وعلمي يتجاهل متطلبات محددة مهمة لضمان الحد الأدنى من مقومات النجاح. أما السيناريوهات الأربعة فهي كالتالي:

1. أن تحتفظ حماس بالحكم: وهو سيناريو طموح ملىء بالأمنيات بتوقع انتهاء الحرب وبقاء الحكم البيروقراطي لحماس الذي استمر حتى السابع من أكتوبر، 2023 مع الحفاظ على كافة الصلاحيات. ولا حاجة للقول هنا أن هذا السيناريو محتوم بالفشل لأسباب داخلية وإقليمية ودولية، أهمها بأنه لن يكون لأي حكومة محلية في غزة القدرة على الاستجابة لاحتياجات قطاع غزة من إغاثة وإعادة إعمار. فمن أجل نجاح أي حكومة حتى لو جزئيا فهي بحاجة لمبلغ 40-30 بليون دولار امريكي فقط لإعادة الإعمار بناء على تقديرات مؤسسات دولية بارزة[1]. وهذا يحتاج إلى تقوية علاقات التعاون مع المجتمع الدولي. ولكن في الوضع الراهن وواقع السياسة المستقبلية فقد بات واضحا بأن الشركاء الدوليين تحديدا مصر وقطر لن يقبلا العمل وفق تلك الشروط. وبعد أحداث 7 اكتوبر تحديدا يبدو من المستحيل أن تقبل أي حكومة إسرائيلية أن تقوم حكومة لحماس بالسيطرة على قطاع غزة.

2. حكومة تقودها فتح | السلطة الفلسطينية: أما السيناريو الثاني فهو حكم بيروقراطي لحكومة تقودها فتح دون تنسيق مع أو موافقة أو تأييد من قبل الفصائل الأخرى والتي تشمل حماس والجهاد الإسلامي وبقايا فصائل صغيرة وقوى مجتمعية وآخرون ممن يتوقع ان يقودوا حالة من التمرد او الحرب الأهلية فيما لو فرض هذا السيناريو. كان لدى حكومة السلطة الفلسطينية السابقة والتي أطيح بها عام 2007 ثمانية وثلاثون ألف موظف في القطاعين المدني والعسكري[2]، وفي كل الأحوال فقدان الشرعية الدستورية مضاف اليها فرض كيان سياسي على قطاع غزة بدون شك سيقابل بتمرد شرس من قبل من تبقى من الجناح العسكري لحركة حماس والجهاد الإسلامي وممكن أجنحة عسكرية أخرى. أي سيناريو مفترض بفرض السلطة الفلسطينية لقيادة غزة مدعومة من الجيش الإسرائيلي سيؤدي حتما إلى تمرد داخلي ويؤدي أيضا إلى استمرار الصراع مع إسرائيل بدلا من أن ينهيه.

3. قوات متعددة الجنسيات وسلطة سياسية انتقالية: أوصت بعض مراكز الأبحاث الغربية نشر قوات متعددة الجنسيات وخلق سلطة سياسية انتقالية لإدارة قطاع غزة (ميكلافلين 2023) مما يعني دمج موضوع انفاذ القانون وخلق بيروقراطية سياسية مدنية. وتطرح هذه الفكرة على أساس حسن نية من أجل بناء كيان فلسطيني شامل وقانوني وفعال بعد الفترة الانتقالية.

ولكن أي تقييم واقعي يشير إلى أن هناك عدد من التحديات الاستراتيجية والتكتيكية التي يجب مواجهتها قبل تنفيذ هذا السيناريو بشكل جدي. ومن أهم تلك التحديات هي حصول اجماع بين القيادة السياسية الفلسطينية وفصائل المعارضة التي تشمل حماس على نشر قوات دولية أو متعددة الجنسيات في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة بتفويض موحد مصمم من قبل مجلس الأمن استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن الدولة. ولا يوجد هناك توقعات أن تغير القيادة الفلسطينية موقفها في الواقع الحالي. إضافة إلى ذلك لا يمكن التصور بأن الحكومة الإسرائيلية الحالية أو أي حكومة أخرى في المدى المنظور ستوافق على هكذا اتفاق. خصوصا وأن المطالبات الفلسطينية المتكررة لقوات الحماية وحفظ السلام لن تكون ممكنة من وجهة نظر إسرائيل والمجتمع الدولي بدون وجود اتفاقية سلام. دون الوصول لحل سياسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مسألة نشر قوات دولية أو متعددة الجنسيات تشكل مخاطرة في دخول منطقة صراع دون وجود آفاق لحل وشيك. فإنه من المستبعد أن تنشر دول قواتها في منطقة صراع ما لم يكن هناك اتفاق سلام قائم أو من المحتمل توقيعه في المدى القصير أو المتوسط. وبالإضافة إلى تلك التعقيدات، أعلنت بعض الفصائل والتي تشمل حماس بشكل متكرر بأن نشر أي قوات دولية في قطاع غزة دون التنسيق مع الفصائل الفلسطينية سيعاملون كقوات احتلال. هذا الواقع وتلك التوجهات ستقوم على ردع الأطراف المعنية المحتملة عن دعم هذا التوجه في فترة ما بعد الحرب على قطاع غزة. وستكون المواقف المتضاربة عقبة رئيسية ستعيق هذه المقاربة بالكامل. من جهة، تطالب إسرائيل بأن تكون هذه المهمة "لتنفيذ السلام ومكافحة المقاتلين" لضمان نزع سلاح حماس وغيرها من التشكيلات، بينما يرغب الجانب الفلسطيني في أن تكون قوة حماية يتم نشرها في كل من غزة والضفة الغربية، على أن تساعد في انتقال الفلسطينيين إلى الدولة ضمن إطار زمني محدد.

4. حكم عسكري إسرائيلي وإدارة مدنية: في الأسابيع الأخيرة، أفادت الصحافة الإسرائيلية أن الحكومة الإسرائيلية الحالية لديها خطة خاصة بها للحفاظ على السيطرة العسكرية وفرض نظام مدني في غزة بهدف تحقيق أهداف الحرب المعلنة لتدمير حماس. وتستند هذه الخطة الإسرائيلية على التهديدات الأمنية المتصورة من قطاع غزة في حال انسحبت القوات الإسرائيلية بشكل مبكر من الجيب. وتعتبر الخطة جزءًا من أهداف الحرب الإسرائيلية الموسعة، وتعتمد على تقييم أمني/عسكري لضرورة الحفاظ على السيطرة الأمنية، مما يسمح للقوات الإسرائيلية بالعمل في قطاع غزة. ولهذا الغرض، قامت القوات الإسرائيلية ببناء منشآت عسكرية مؤقتة، وطرق عسكرية قرب رفح وجنوب قطاع غزة التي تقسم المنطقة إلى كتلتين رئيسيتين. بالإضافة إلى احتلال ممر فيلادلفيا الحدودي بين غزة ومصر بالكامل، وإنشاء النقطة العسكرية نيتساريم جنوب مدينة غزة. من وجهة نظر فلسطينية، ستؤدي هذه الخطة وكل أشكال الحفاظ على الاحتلال العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة إلى مواجهة طويلة الأمد. وموضوعيًا، إذا تم تنفيذ هذه الخطة، فلن يتحقق الاستقرار على المدى القصير أو المتوسط، بل ستولد بلا شك مزيدًا من الاحتكاك الذي قد يطيل الصراع الحالي ويمدده على المدى الطويل.

1تقييم عبد الله الدرداري، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة: «تتجاوز التقديرات الأولية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعادة إعمار قطاع غزة 30 مليار دولار وقد تصل إلى 40 مليار دولار».

2 الأرقام التي تم تأكيدها من قبل وزارة المالية الفلسطينية والمكتب العام للأفراد، يونيو 2024.

3

السيناريو الأكثر معقولية وقابلية للتنفيذ

بعد تفصيل نقاط الضعف للسيناريوهات الاربعة التي ذكرناها سابقا، سنقوم بهذا الفصل تقديم ما هو قابل للتنفيذ من حيث استعادة الحوكمة، فرض النظام والمضي قدما. فبعد انتهاء الحرب والانسحاب الشامل للقوات الإسرائيلية ستبدأ مرحلة استعادة النظام بشكل تدريجي ويتم تنفيذها على ثلاث مراحل:

تتضمن المرحلة الأولى توفير الإغاثة الفورية الضرورية، وتوفير السكن المؤقت، وإزالة الأنقاض، وإزالة الذخائر غير المنفجرة، وتوفير الإمدادات الإنسانية الفورية من كافة الأشكال، بما في ذلك الغذاء والمياه والوقود والأدوية وجميع الضروريات الأخرى. وينبغي أن يتم تنفيذ هذه العملية بشكل أساسي من جانب جميع القوى المحلية ذات الصلة، بما في ذلك المجالس البلدية ولجان الطوارئ المجتمعية وغيرها من المؤسسات الفاعلة المحلية والدولية، على أن تبدأ في غضون شهر إلى ثلاثة أشهر على أقصى تقدير.

في المرحلة الثانية، والتي يجب تنفيذها بالتوازي أو مباشرة بعد المرحلة الاولى، فيجب على السلطة الفلسطينية تشكيل حكومة تكنوقراط جديدة (غير فصائلية) موحدة في الضفة الغربية بحيث يكون قطاع غزة تحت إدارتها. وهذه المرحلة، ستمتد على المدى المتوسط من عام إلى عامين. خلال هذه الفترة يتعين على حكومة التكنوقراط أن تعالج العديد من القضايا المتعلقة بالحكم والاستقرار والأمن في قطاع غزة. خلال هذه المرحلة المتوسطة الأجل، يجب ان تنشر الحكومة الفلسطينية قوات إنفاذ القانون بالتنسيق الكامل وموافقة جميع القوى الفلسطينية على الأرض، بما في ذلك بقايا الفصائل المسلحة، لضمان عدم اندلاع أي تمرد. خلال هذه المرحلة لابد أن يتم إنشاء إدارة مؤقتة لغزة، تتحقق من خلالها الوحدة الإدارية مع الضفة الغربية من أجل إنهاء الانقسام السياسي الذي استمر قرابة عقدين من الزمن. وهذا يتطلب اهتماما خاصا بالمبادئ الأساسية المتعلقة بالشمولية والشرعية والكفاءة. هذه المبادئ هي مفتاح رئيسي في تعزيز الاستقرار الشامل والأمن والأمان المستقبليين. وهناك ضرورة لشمل جميع أو معظم الفصائل السياسية والقوى المجتمعية في القرار لتوفير الشرعية اللازمة للحكومة الانتقالية المؤقتة وبالتالي تجنبها لإمكانية مواجهة استياء عاما او حدا ادني من التمرد العنيف. لذلك هناك ضرورة لوجود شرعية حقيقية لإدارة غزة المؤقتة حتى لا تستهدف بعنف من قبل بقايا الجناح العسكري لحماس وبعض التشكيلات المسلحة في قطاع غزة.

أما في المرحلة الثالثة والتي تتطلب جهدا طويل الأمد، يجب أن يعقد مؤتمرا دوليا ل لمعالجة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر منذ عقود ويصعب حله حتى وقتنا الحالي، مع التأكيد المسبق على أن هدف هذا الجهد الدولي هو إنشاء دولة فلسطينية على حدود عام 1967. وبالتوازي مع هذه المرحلة يتم عقد انتخابات فلسطينية عامة على أساس دستوري من أجل انشاء حكومة فلسطينية ممثلة للجميع. ويجب أن لا تتجاوز هذه المرحلة 4-3 سنوات على اكثر تقدير من أجل الحفاظ على الزخم وخلق واقع جديد يضمن الاستقرار والازدهار طويل الأمد للجميع.

4

الترتيبات الأمنية ما بعد الحرب

من أكثر المواضيع تعقيدا في سيناريو ما بعد الحرب هي الترتيبات الأمنية وانفاذ القانون في قطاع غزة بالإضافة إلى حفظ النظام على معبر رفح والمعابر الأخرى بين غزة وإسرائيل. بينما الحرب دائرة وضعت بعض الأطراف الإقليمية والدولية جهدا كبيرا في التخطيط للترتيبات الأمنية التي ستحقق هدفين في المديين القريب والبعيد. الإغاثة الإنسانية هو الهدف الفوري والأول على المدى القريب، أما الهدف الثاني فهو توفير الاستقرار الشامل ومنع تكرار الهجمات مع ضمان نظام حكم مستقر يسمح بإعادة الإعمار وما بعدها.

من المهم الملاحظة أن الحلول المؤقتة المعتمدة على تعيين مقاولين قطاع خاص لن تخدم الأهداف طويلة الأمد، مع أن هذه الخدمات ممكن ان ترفع من مستوى الجهود الاغاثية وجهود إعادة التأهيل ولكنها لن تستطيع أن تحل محل المؤسسات الحكومية والأمنية القوية التي يجب إنشاءها لتوفير الأهداف الاستراتيجية لاستقرار طويل الأمد. ومن الضروري الملاحظة أيضا بأن الاليات التي استخدمت سابقا بعد حرب 2014، مثال آلية إعادة إعمار غزة (GRM)، فشلت في تقديم النتائج المتوقعة. فلم توفر تلك الاليات طريقة لإدخال مواد بناء كافية لإعمار البنية التحتية الكبيرة التي دمرت خلال الحرب وأيضا لم تمنع استخدام مواد معينة في إعادة بناء الهياكل شبه العسكرية أو وقف تهريب الأسلحة والذخائر. ويجب أن يأخذ أي تخطيط مستقبلي لإعادة الاعمار في غزة بعين الاعتبار هذه الأخطاء وأمور أخرى مشابهه.

في ظل هذه الظروف، ووفقاً لعدد كبير من المسؤولين الأمنيين في السلطة الفلسطينية، فقد وضع مسؤولو الأمن في السلطة الفلسطينية خطة بعنوان "إنقاذ قطاع غزة"، والتي تقوم على إعادة نشر نحو 17 ألف ضابط وعنصر أمن اخرجوا عن الخدمة منذ تولت حماس حكم قطاع غزة في عام 2007. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد المسؤولون أن السلطة الفلسطينية لديها نحو 500 ضابط أمن مستعدون للسيطرة على الجانب الفلسطيني من معبري إيريز ورفح. بالإضافة الى هذا العدد من الضباط، تقترح الخطة تجنيد ضباط أمن جدد من قطاع غزة، بالإضافة الى التعزيزات المطلوبة من الضفة الغربية في المرحلة الأولى، من أجل توسيع نطاق عملها وتغطية قطاع غزة بشكل كامل. في نفس الوقت تهدف الخطة الأمنية التي صاغها كبار المسؤولين الأمنيين في السلطة الفلسطينية الى تحقيق الحد الأدنى من التنسيق مع حماس والفصائل الأخرى من خلال مصر وقطر كجهات راعية مشتركة، من اجل نجاح تحقيق الخطة الامنية. وفقاً لكبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية، فقد وضع منسق الأمن في الولايات المتحدة (USSC) خطة لوجستية لدعم نشر قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة بعد الحرب. ويقال أن هذه الخطة تغطي التدريب والمركبات والاسلحة وأية معدات أخرى قد تكون مطلوبة. ويعتقد مسؤولو الأمن في السلطة الفلسطينية أن ثلث قوات الأمن القديمة في قطاع غزة صالحة للخدمة، في حين يحتاج ثلث آخر إلى إعادة التدريب، وسوف يكون من الضروري استبدال الباقين بسبب تقدمهم في السن. ويوضح المسؤولون أن آخر دفعة من تجنيد ضباط الأمن في قطاع غزة تمت عام 2002.

هناك نهج آخر تستعد السلطة الفلسطينية لتطبيقه ايضا، وهو إمكانية نشر قوة عربية ومتعددة الجنسيات لفترة انتقالية تتراوح بين سنة الى ثلاث سنوات، وسوف تعمل هذه القوة بموجب تفويض يقره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. سوف تكون هذه القوة مكلفة بمساعدة قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وتقديم التوجيه الاستشاري، ولكنها لن تعمل كقوة إنفاذ للقانون. ستكون مهمتها مساعدة قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في إعادة بناء البنية التحتية الأمنية المدمرة، بما في ذلك مراكز الشرطة وغيرها من المنشآت الأمنية ذات الصلة.

تتكامل هاتان الخطتان بطرق متعددة. سيكون من الضروري التحضير لخطة لوجستية وإدارية لنشر قوات أمن السلطة الفلسطينية في غزة وهذا سيضمن ان يتم تنفيذ الترتيبات بفعالية بالإضافة إلى أن نشر القوات متعددة الجنسيات في قطاع غزة تضاهيها أهمية للتخطيط والتنفيذ. أقر مسؤولون كبار في السلطة الفلسطينية، أنه يجب أن تتضمن تلك الخطة مكونًا سياسيًا له جانبان. الأول خارجي، يتعلق بالمجتمع الدولي وأصحاب الشأن والأطراف الإقليمية الأخرى، بما في ذلك حكومة إسرائيل، التي تستمر في معارضة نشر قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة، سواء بشكل علني أو سري. والثاني هو ضرورة الموافقة المسبقة والتأييد لشرائح واسعة من المجتمع الغزي والفصائل الفلسطينية وبقايا حماس والجهاد الإسلامي على تلك الخطة. وإذا لم يتم أخذ تلك المكونات بعين الاعتبار ستكون هذه مخاطرة كبرى لتحويل الحرب بين إسرائيل والفصائل المسلحة إلى حرب أهلية أو تمرد مسلح ضد قوات أمن السلطة الفلسطينية والذي سيهدد الاستقرار وسيمنع توفير وتوزيع المساعدات الإنسانية بسلاسة، وربما يؤدي إلى تجدد الصراع مع إسرائيل.

أعلن مسؤولون في السلطة الفلسطينية مؤخراً أن حل قضية أمن وإدارة المعابر الحدودية ينبغي أن يستند إلى اتفاقية المعابر والتنقل لعام 2005 (وزارة الخارجية الإسرائيلية 2005). وفقاً لمقدمة هذه الاتفاقية، فقد تم توقيعها "لتعزيز التنمية الاقتصادية السلمية وتحسين الوضع الإنساني على الأرض. وهي تمثل التزامات حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية". ومع ذلك، ترفض الحكومة الإسرائيلية الحالية تطبيق هذه الاتفاقية كأساس لنشر قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة أو على المعابر الحدودية. ويقول مسؤولون في السلطة الفلسطينية بأنه لا يمكن فصل الترتيبات الأمنية للمعابر بما فيها معبر رفح عن الوضع العام الحالي في قطاع غزة. ويؤكد المسؤولون أيضا أن السلطة الفلسطينية رفضت نقاش مقترحات متعلقة بإدارة معبر رفح أثناء استمرار وجود الجيش الإسرائيلي في تلك المنطقة.

وقررت القيادة الفلسطينية بأن السلطة الفلسطينية لن تستلم المعابر قبل انسحاب شامل للجيش الإسرائيلي من قطاع غزة.

وفي قراءة متأنية لموقف السلطة الفلسطينية والفصائل المسلحة في قطاع غزة نرى انه من أجل الوصول للمسار الصحيح لحكم مستقر في قطاع غزة يجب أن يكون هناك اتفاقا فلسطينيا داخليا برعاية أطراف إقليمية تحديدا مصر وقطر

ومقبولة ضمنيًا من قبل الفاعلين الدوليين مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الأقل. وللوصول إلى اتفاق داخلي فلسطيني حول حكم قطاع غزة يجب الاتفاق حول نشر قوات أمن تابعة للسلطة الفلسطينية ودمج الأجنحة المسلحة فيها تحت أجندة وطنية موحدة. وقد تم نقاش هذه المسألة تحديدا في حوارات المصالحة المتكررة والتي لم تصل إلى أي اتفاق ولكن يفرض الواقع الحالي اتباع نهجا أكثر فاعلية لحل هذه القضية الشائكة، وقد فشلت المحاولات السابقة في إيجاد حل لتوحيد السلاح الفلسطيني تحت قيادة موحدة لا تخضع لحكم الحزب الواحد. وبالرغم من أن الوصول لحل شامل لهذه القضية يحتاج وقتا أكثر مما هو متوفر حاليا ويتطلب اتفاقا عميقا بين الفصائل المعنية ولكنه أحد أهم الضرورات العاجلة، من أجل توفير الاستقرار على المدى الطويل. وستؤدي السيناريوهات أو الخطط البديلة التي قد تعرض هذا المبدأ الأساسي للخطر إلى تفاقم الوضع، مما يؤدي إلى صراع داخلي فلسطيني من شأنه أن ينزلق بالتأكيد إلى تجدد الصراع مع إسرائيل. فعدم وجود رؤية أو خطة متفق عليها لليوم التالي بعد الحرب سوف يقلل فقط من احتمالات المواجهة الداخلية من جهة، ويساهم في خطط إسرائيل لفرض السيطرة العسكرية والأمنية الممتدة على قطاع غزة لسنوات قادمة.

5

الخاتمة

انتهى الحفاظ الطويل على التوازن (غير) المستقر بين إسرائيل والفلسطينيين في 7 أكتوبر بأبشع الطرق، وفشلت استراتيجية إدارة الأزمة المتبعة منذ زمن وتبين أن نهج الإدارة التكتيكية لم يكن سوى شراء للوقت بين جولات متعددة من القتال الدامي. وأن استراتيجيات إدارة الصراع والأزمة في الماضي كانت تعاني من اندلاع متكرر للأعمال العدائية وسط جهود للوصول إلى اتفاقات سلام، ولكن الهدف الرئيسي والفكرة الأساسية كانت ببساطة إدارة الصراع. تم استثمار الكثير من رأس المال السياسي في إدارة الأزمات والصراعات على مدار العقدين الماضيين، بقيادة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وشركائه في الائتلاف المتناوب. فقد أظهرت حكومة نتنياهو، كونها الطرف الأقوى في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني اهتماما بالحلول التكتيكية لمشاكل استراتيجية. الفشل في التكيف مع الفظائع التي حصلت في 7 أكتوبر والحرب المتعاقبة وفي نفس الوقت السعي المستمر لتحقيق حل الدولتين قد ينتج عنه نتائج أسوأ للإسرائيليين والفلسطينيين في السنوات القادمة.

من الصعب أن نتخيل بأن الحكومة الإسرائيلية الحالية ترغب في تبني أي شكل من أشكال الشراكة الحقيقية مع السلطة الفلسطينية، وسيطلب من أي حكومة إسرائيلية لتكون شريك فعلي في هذه العملية ان تصيغ سياسة جديدة تجاه الشعب الفلسطيني من حيث الحل الملح الحالي لوقف الحرب في قطاع غزة وإيجاد حل للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني ككل، ومتوقع منها العمل بتنسيق وثيق مع حكومة السلطة الفلسطينية الجديدة لتمكينها من تولي السيطرة الأمنية على كافة الأراضي. كما هو متوقع أيضا أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بالسماح للسلطة الفلسطينية بالوصول الكامل إلى مواردها المالية، وتقليل الأنشطة العسكرية في الضفة الغربية، مع إقامة تفاهمات أمنية جديدة مع الحكومة الفلسطينية الجديدة.

ومن أهم الخطوات السياسية التي يجب ان تقوم بها الحكومة الإسرائيلية هو الانخراط في مسار إقليمي مع المملكة العربية السعودية يهدف إلى إنشاء دولة فلسطينية، مما سيؤدي إلى تقليص تأثير المنظمات المتطرفة على الشعب بشكل كبير وتمكين حكومة التكنوقراط الفلسطينية الجديدة والمكونة من القوى المعتدلة.

من الواضح أن اعتداءات 7 أكتوبر والحرب المتعاقبة ستحدث تغييرات سياسية التي سيكون لها تأثيرا كبيرا على مستقبل الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني. بينما من المحتمل بشكل كبير أن تؤثر هذه التغيرات على الحكومة الإسرائيلية الحالية، فإنه من الضروري أيضًا أن يمر النظام الفلسطيني بتغييرات كبيرة ليظهر كنظام شامل، شرعي، تمثيلي وفعّال. هذه التحولات هي ضرورة لإحداث استقرار وازدهار طويلا الأمد لتحقيق الهدف المتوقع لحل الدولتين، وهذا يتطلب تغييرا حقيقيا وشاملا في النظام السياسي الفلسطيني ولا مجرد إصلاحات إدارية وتقنية جزئية وانتقائية. ويجب أن تحصل هذه العملية على اجماع وطني من أجل انشاء حكومة تكنوقراط غير فصائلية فلسطينية في المدى القريب والمتوسط. ولكن يجب التأكيد انه على المدى البعيد لن يكون هناك بديلا عن عقد انتخابات عامة فلسطينية وإعادة بناء نظام قوي يعتمد على آليات للرقابة والتوازن، بالإضافة إلى إشراف ومساءلة صحيحة، مع وجود سلطة تشريعية نشطة.

من أول المعيقات التي تواجهها خطة اليوم التالي بعد الحرب وعملية الإصلاح هو عدم وجود استراتيجية موحدة للدوائر الفلسطينية المتنافسة. فما نحتاجه الآن هو استراتيجية فلسطينية موحدة مقبولة من قبل جميع الفاعلين الإقليميين، بما في ذلك إسرائيل وأصحاب المصلحة الدوليين. إن إقامة استراتيجية موحدة بين الأطراف الإقليمية والدولية ستسهل على صانعي القرار الفلسطيني اتخاذ القرارات الصحيحة لضمان الاستقرار على المدى الطويل، ليس فقط في غزة ولكن أيضًا في الضفة الغربية. فتوحيد الجهود بين الفصائل الفلسطينية ومواءمته مع قبول إقليمي ودولي هو عنصر مهم في بناء مستقبل أكثر استقرارا.

من أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تفاقم الانقسامات الداخلية الفلسطينية هو الضغط الإقليمي والدولي على اللاعبين الاساسيين المعنيين، بما في ذلك فتح وحماس. كما تم الإشارة سابقًا، فإن وضع استراتيجية إقليمية/دولية موحدة لدعم المصالحة الداخلية الفلسطينية، والتي تشمل أكبر عدد ممكن من الدول المؤثرة مثل مصر والسعودية والأردن وتركيا وقطر، ستحول دون تدخل الدول المعرقلة التي قد تعيق هذا الهدف الاستراتيجي الحيوي. ولن ينجح هذا الجهد دون سياسة دعم إسرائيلية-أميركية للفصيل الرئيسي تحديدا حركة فتح. على الرغم من أنه لم يحدث ذلك في الماضي، ومن غير السهل تحقيقه، إلا أن الواقع الحالي هو أن السياسات السابقة التي حافظت على الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس قد فشلت جميعها بشكل كارثي في تعزيز مصالح الفلسطينيين على أي مستوى.

ومن المحتمل أن السياسات الأمريكية والإسرائيلية التي عاقبت أي مصالحة محتملة بين الفصيلين في الماضي قد فشلت أيضًا في تأمين مصالح إسرائيل الأمنية على المدى الطويل. إن مثل هذا التغيير في السياسات سيتطلب بلا شك مراجعة عميقة للسياسات القديمة من قبل جميع الأطراف المعنية في أعقاب الحرب في غزة. في غياب أي نهج واقعي آخر لحل التحديات الكبرى التي تواجه قطاع غزة والمنطقة ككل، يظهر هذا كنهج عملي وضروري يحتاج إلى إعادة النظر فيه إذا كان من المقرر تحقيق الاستقرار على المدى البعيد.

6
التوصيات السياسية

1. إنهاء الحرب، بدء الإغاثة، والاستعداد لإعادة الإعمار: من الأهمية بمكان التأكيد على أن إنهاء الحرب والتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار هو فقط بوابة التخطيط لما بعد الحرب. في غياب مثل هذا الاتفاق، فإن النتيجة الوحيدة المحتملة هي استمرار الصراع بمستويات مختلفة من التصعيد لسنوات قادمة. ولذلك، فإن الأولويات الفورية كما هو موضح هي الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وتقديم المساعدات العاجلة للسكان المدنيين في غزة، وتخفيف الصعوبات الاقتصادية والأمنية في الضفة الغربية. في ظل هذه الظروف، من الضروري لجميع الفاعلين الدوليين، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إعادة النظر في استراتيجيات إدارة الأزمات الخاصة بهم المتعلقة بالصراع وتوجيه الأطراف نحو اتفاق لوقف إطلاق النار.

2. تشكيل حكومة تكنوقراط فلسطينية شاملة وفعّالة وشرعية: في غياب الانتخابات الفورية، فإن أفضل آلية لضمان إدارة شرعية وفعّالة وشاملة للضفة الغربية وغزة هي تشكيل حكومة تحت رعاية منظمة التحرير الفلسطينية، مع موافقة الساسة والمجتمع المحلي في غزة، بحيث تكون الضفة الغربية وغزة موحدة تحت إدارتها. ستكون هذه الحكومة مشابهة من حيث الهيكل الحكومي لحكومة التوافق الفلسطينية لعام 2014، ولكن مع تفويض وتركيب مختلفين. من حيث الموارد الفنية والبشرية، من الضروري أن تأخذ هذه العملية في اعتبارها البيروقراطية المعينة من قبل حماس منذ عام 2007، والتي تضم 40,000 موظف في القطاعات المدنية والأمنية. وقد أدت المحاولات السابقة لتجاهل أو تجاوز هذه القوة العاملة إلى فشل ذريع وأدت إلى توترات أعاقت في النهاية جميع الجهود لإعادة توحيد النظام السياسي الفلسطيني. في سيناريو محتمل للتوصل إلى تفاهم داخلي فلسطيني بشأن الحكم في غزة، يمكن استبعاد الموظفين القدامى أو الموظفين الذين تم تعيينهم من قبل السلطة الفلسطينية أو حماس منذ عام 2007 إذا ثبت أنهم مرتبطون حزبيًا. ويمكن تقاعد هؤلاء الموظفين مع حزمة حوافز واستبدالهم تدريجيًا بمجموعة جديدة من الموظفين بناءً على الكفاءة بدلاً من الروابط الحزبية. ومن الجدير بالذكر أنه تم تقاعد الآلاف من موظفي الأمن السابقين في السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية في عام 2005 باستخدام نهج مماثل.

3. إجراء إصلاحات سياسية، لا مجرد إصلاحات تقنية في السلطة الفلسطينية: تعاني السلطة الفلسطينية من تحديات داخلية خطيرة، أدت إلى تقويض شرعيتها وأهميتها وأدائها. على المدى الطويل - الذي لا يتجاوز أربع سنوات - يجب أن تكون الانتخابات العامة هي الركيزة الأساسية لضمان الحوكمة الشرعية والفعّالة والشاملة من أجل إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني. خطط الإصلاحات التقنية والإدارية لا يمكن أن تكون بديلاً عن إحياء عميق للحكم السياسي. يمكن تحقيق ذلك فقط من خلال إجراء انتخابات عامة وإعادة بناء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث تكون مبنية على آليات الرقابة والتوازن، فضلاً عن الرقابة من خلال السلطة البرلمانية والتشريعية.

4. إنشاء مسار موثوق لحل الدولتين: من أجل أن تنجح هذه المقاربة، من المهم ملاحظة أن إسرائيل وصناع القرار الدوليين الآخرين يبدو أنهم وقعوا في فخ الاعتقاد بأن الصراع يتم إدارته بنجاح. بالنظر إلى تجربة الأشهر الثمانية الماضية، أصبح من الواضح أكثر أن هذا الصراع لا يمكن حله فقط من خلال "الإدارة". بل يجب معالجة أسبابه الجذرية. على مدار العقدين الماضيين، بدلاً من الوصول إلى اتفاق سلام، أصبح الاحتلال الإسرائيلي أكثر تجذرًا من خلال السيطرة العسكرية، وبناء وتوسيع المستوطنات، وفرض قيود جديدة وأعمق. الاتفاقات الأخيرة للتطبيع بين الدول العربية وإسرائيل زادت من تعقيد هذه الحالة اليائسة، مما ترك الفلسطينيين في شعور بالإهمال. تشمل التوصيات الأخرى وقف بناء المستوطنات، توسيع سيطرة السلطة الفلسطينية على المناطق ب و ج في الضفة الغربية، والانخراط في مسار إقليمي مع المملكة العربية السعودية يهدف إلى إنشاء دولة فلسطينية. هذا من شأنه أن يقلل بشكل كبير من تأثير المنظمات المتطرفة على الشعب، ويعزز حكومة التكنوقراط الفلسطينية الجديدة والقوى المعتدلة، ويضعف المتطرفين.

5. التوصيات لنهج عملي: بعد التأكيد على ضرورة مراجعة الاستراتيجيات السابقة لجميع الأطراف المعنية وتطوير استراتيجية جديدة ومنسقة جيدًا، فإن عملية استعادة الحكم وإنشاء نظام أمني وخدمي يعمل بكفاءة في غزة تتطلب أيضًا نهجًا عمليًا قويًا. يجب أن يكون هذا النهج شاملاً وشرعيًا وفعّالًا في أعين المجتمع المحلي. وهذا يستلزم إشراك جميع الفئات المعنية من المجتمع. والتوصيات المحددة تشمل :

- إعطاء الأولوية للقانون والنظام، بالإضافة إلى توفير المساعدات الإنسانية. بما أن المرحلة الأولى تتطلب جهودًا مكثفة في تطبيق القانون والنظام لحماية توصيل المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية الأخرى، يجب أن تحظى هذه الأمور بأولوية قصوى من البداية.

- دمج موظفي السلطة الفلسطينية السابقين في غزة مع مجموعة الموظفين الذين تم تجنيدهم بعد 2007 في جميع المهام ذات الصلة لمنع التمرد.

- إخضاع مجموعة الموظفين المدنيين والأمنيين إلى عملية تدقيق، تقاعد، وإعادة توظيف بناءً على الجدارة والمؤهلات المهنية.

- إعطاء الأولوية للعمل مع الشرطة المدنية باعتبارها القوة الرئيسية لحفظ القانون والنظام:. يجب أن تبدأ عملية تجنيد وتدريب جديدة للشطة الفلسطينية بالتوازي لضمان الاستمرارية.

- ضمان الشفافية والمساعدة في تقليل أي انقسامات داخلية قد تنشأ: يمكن نشر قوة استقرار مكونة من أفراد من الدول العربية التي تحظى بثقة إسرائيل في غزة بناءً على طلب الحكومة الفلسطينية لتوفير الإرشاد وضمان الاستقرار. يمكن لتلك القوة أيضًا أن تساعد في معالجة القضايا الأمنية ذات الصلة عند نشرها في نقاط الحدود، خاصة بين غزة ومصر.

هذه بعض الأفكار من العديد من الأفكار الأخرى التي يمكن أن تساعد في مواجهة مثل هذه التحديات خلال فترة انتقالية تؤدي في النهاية إلى حل سياسي للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

إن السياسة القديمة التي كانت تطبق حلولًا تكتيكية لمشاكل استراتيجية لن توفر الأمن والاستقرار على المدى الطويل. إن تحويل الكارثة الحالية إلى فرصة واعدة يتطلب التحرك بعيدًا عن استراتيجيات إدارة الصراع التي أدت إليها.

المراجع

Al Jazeera (2014): Palestinians form consensus government, Al Jazeera News, https://www.aljazeera.com/news/2014/6/3/palestinians-form-consensus-government, 03/06/2014.

BBC (2024): Israel's PM Netanyahu lays out Gaza plan for after the war, BBC News, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-68379646, 23/02/2024.

CNN (2024): Netanyahu says no Gaza ceasefire until Israel's war aims are achieved, raising questions over Biden peace proposal, https://edition.cnn.com/2024/06/01/europe/netenyahu-ceasefire-hamas-contradiction-biden-intl/index.html, 01/06/2024.

Israel Ministry of Foreign Affairs (2005): Agreed Documents on Movement and Access from and to Gaza: Agreement on Movement and Access, Agreed Principles for Rafah Crossing, https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/IsraelOPt_AgreedDocumentsOnMovementAccessGaza2005.pdf, 15/11/2005.

McLaughlin, Rob (2023): Israel – Hamas 2023 Symposium – After the Conflict: A UN Transitional Administration in Gaza?, Lieber Institute, https://lieber.westpoint.edu/after-conflict-un-transitional-administration-gaza/,17/11/2023.

ReliefWeb (2024): The Right to Adequate Housing Is Under Attack in Gaza, https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/right-adequate-housing-under-attack-gaza,18/04/202.4

The White House (2024): Remarks by President Biden on the Middle East, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2024/05/31/remarks-by-president-biden-on-the-middle-east-2/, 21/05/2024.

عن المؤلف

ابراهيم دلالشة هو مؤسس ومدير مركز أفق الحرية للدراسات والابحاث ومقرها رام الله. يعتبر من أبرز المحللين للسياسة الفلسطينية في المنطقة. قبل تأسيس مركز أفق الحرية، عمل لمدة عقدين من الزمن كمستشار سياسي أول في القنصلية العامة للولايات المتحدة الأمريكية في القدس. دلالشة حاليًا مرشح لنيل درجة الدكتوراه في مجال القانون الدستوري؛ حاصل على درجة الماجستير في القانون من جامعة القدس (2022) ودرجة الماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت (2011)، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في القانون من جامعة القدس (2017) ودرجة البكالوريوس من جامعة بيت لحم (1996).

حول المشروع

"وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار غزة" هو مشروع مشترك تنفذه مؤسسة فريدريش إيبرت (FES) والمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP). تركز الأوراق البحثية المنشورة في إطار هذا المشروع على الاحتياجات والأولويات الفلسطينية فيما يتعلق بمجموعة من المواضيع المتعلقة بالتعافي المبكر وإعادة إعمار قطاع غزة بعد حرب 2023/2024.

في هذا السياق، لا يتم النظر إلى قطاع غزة باعتباره كيانًا منفصلًا، بل باعتباره جزءًا من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967. كما يتم النظر هنا بأن جميع الخطوات، سواء كانت قصيرة أو طويلة الأمد، يجب أن تكون متوافقة مع مبدأ تقرير المصير الفلسطيني. الهدف هو تسليط الضوء على الأفكار الرئيسية المستمدة من التجارب والخبرات الفلسطينية وإدخالها في النقاش الدولي. تغطي الأوراق مجموعة من الموضوعات مثل الترتيبات الأمنية، والإصلاح السياسي، ودور المرأة، والتخطيط الحضري من أجل التعافي وإعادة الإعمار. وجهات النظر هذه تعكس آراء المؤلف فقط.

فريق التحرير: د. أسامة عنتر، د. فريدريكا ستوليس، د.كونستانتين فيتشيل (FES)، د. موريل أسيبورغ (SWP)، أ. عمر شعبان (Pal-Think)

طبع

تم النشر بواسطة:
مؤسسة فريدريش إيبرت مكتب فلسطين
صندوق بريد 25126
شارع جبل الزيتون 27
91251 القدس
البريد الإلكتروني: info.pal@fes.de

جهة الإصدار:
مؤسسة فريدريش إيبرت | مكتب فلسطين | القدس

مسؤولية التحرير:
ماريا ديلاسيغا، المديرة المقيمة، مؤسسة فريدريش إيبرت - مكتب فلسطين

الاتصال/الطلب: info.pal@fes.de
ترجمة من اللغة الانجليزية: نجمة حداد
التصميم: Artistic Workshop

إن الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعبر بالضرورة عن آراء مؤسسة فريدريش إيبرت (FES) أو المعهد الألماني للشؤون الدوليّة والأمنيّة (SWP). ولا يجوز استخدام الوسائط التي تنشرها مؤسسة فريدريش إيبرت لأغراض تجارية دون الحصول على موافقة خطية من مؤسسة فريدريش إيبرت.

© 2025